تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)

أ. م.د. فريد جواد كاظم الدليمي م.م. باسم خميس عبيد
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد- قسم الاقتصاد

المستخلص:

ان الرؤية وفلسفة النظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن واضحة المعالم بسبب تداخل عوامل داخلية تمثلت بحداثة النظام السياسي وافتقار صناع القرار السياسي والاقتصادي الى الفهم والقناعة الكاملة بضرورة رسم معالم ادارة جديدة للاقتصاد العراقي قادرة على انجاح برامج التنمية الاقتصادية، وعوامل خارجية تمثلت باصرار المنظمات الدولية على تطبيق الاصلاحات باسلوب الصدمة وتعارض ذلك مع الواقع الاجتماعي والامني مما انعكس سلباً على عمل وتناسق السياسة المالية في تحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو ورفع مستوى الانفاق الاستهلاكي وتكمن اهمية البحث في قدرة السياسة المالية في تحقيق هذا التوازن في زحمة تداخل العاملين الداخلي والخارجي. كما يعتقد الباحث ان السياسة المالية دخلت في تناقضات اساسية منها التوفيق بين الدور الاستقراري والتنموي من جهة والبحث عن مثبتات ديناميكية واسعة الطيف للموازنة العامة وتلافي الصدمات الخارجية من خلال رفع مستويات الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطي ومن ثم فرض الضرائب وتحصيل الادخارات على حساب تعظيم الاستهلاك من جهة ثانية في ظل غياب النهج الاقتصادي الواضح واستقلالية السلطة النقدية الموثرة مما اثر سلباً في الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية. فإن اتجاهات السياسة المالية الحالية تضحي بالاستقرار والنمو وتغذي الاتجاهات التضخمية بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار، فضلاً عن اهمال الموارد الجديدة التي توفر الموازنة العامة عبر الية خلقها من مصادر الريع النفطي المركزي خلال فترة صدمة العرض الخارجية الموجبة للاستعانة بها في فترة صدمة العرض الخارجية السالبة ، وعلى الرغم مما تقدم لم يخلو نموذج التوزيع العادل الذي انتهجته السياسة المالية في العراق والتي تمثل مرتكز الحياة الاقتصادية ومحاور توجهاتها من محاسن عندما احتضنت قرابة نصف قوة العمل العراقية العاطلة وبزمن قياسي.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الاستقرار الاقتصادي- صدمة العرض- نظرية حوض الاستحمام - المثبت الديناميكي- الركوب المجاني- الرفاهية الاقتصادية- دورة الموازنة العامة - التقشف الضريبي .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد ٧5
لسنة ٢٠١٤
الصفحات ٣٠٩- ٣٣١

*ملاحظة : البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة:

ان التوسع في النفقات العامة والتقشف الضريبي* (The taxation austerity) من الثوابت التأريخية الموروثة في سلوك المالية العامة للدولة سوءا في نموذج الاستبداء الشرقي (الدولة المالكة لوسائل الانتاج) قبل عام 2003 او نموذج ديمقراطية السوق بعد عام ٢٠٠٣ اذ مازالت ظاهرة الركوب المجاني (تقديم السلع العامة وانعدام الضريبة) في كلا النموذجين قائمة، مما انعكس هذا الثابت التأريخي لسلوك المالية العامة على اختيار تفضيل دون تفضيل اخر الا وهو اختيار تعظيم جانب الانفاق الاستهلاكي والرفاهية الاستهلاكية على الانفاق التنموي الاستثماري والكفاءة الانتاجية وان اختيار هذا التفضيل انعكس على الاداء المالي للموازنة العامة واضرت بالاستقرار الاقتصادي واصبح الاقتصاد في دوامة مستدامة من الاختلالات الهيكلية.

مشكلة البحث: تكمن المشكلة في سيادة ظاهرة اللاستقرار في الاقتصاد العراقي على الرغم من وفرة الموارد المالية للدولة العراقية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في معرفة منهجية السياسة المالية بعد التغيير السياسي في العراق في نيسان ٢٠٠٣ ورصد مكامن الاختلاف في ادائها تجاه مسألة الاستقرار والنمو الاقتصادي.

فرضية البحث: ان منهجية السياسة المالية في تعاملها مع المتغيرات الاقتصادية بعد التغيير السياسي 2003 لم تختلف كثيراً عن الفترة التي سبقت التغيير السياسي وأن المنهجية المذكورة عمقت من مسايرة الدورة المالية للاقتصاد للدورة الاقتصادية الخارجية (نظرية الاستحمام المالي) عبر اهمال تنويع المصادر المولدة للعائد المالي والتي اضعفت بدورها تقنيات الاستقرار الذاتي للموازنة العامة.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة اثر السياسة المالية عبر بوابة السلوك الانفاقي الحكومي خلال مدة الدراسة على النمو والاستقرار الاقتصادي .

هيكلية البحث: لغرض التحقق من صحة وعدم صحة الفرضية المتبناة من قبل الباحث تم تصنيف البحث الى ثلاث مباحث، المبحث الاول التوجهات الحديثة للسياسة المالية بعد عام 2003 بينما تكون مهمة المبحث الثاني بيان اهم الاثار الحقيقية والنقدية للسياسة المالية في حين تكون وظيفة المبحث الثالث بيان مؤشر الاستقرار الاقتصادي لمدة البحث.

المبحث الاول/ التوجهات الحديثة للسياسة المالية بعد عام 2003

بعد التغيير السياسي في العراق على اثر الاحتلال الامريكي في نيسان ٢٠٠٣ فرضت منظومة تغيرات جديدة على المستوى الاقتصادي فيما يتعلق بألية عمل السياستين المالية والنقدية وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية بناء على معطيات حديثة شهدها الاقتصاد العراقي انطلاقاً من التوجهات الفكرية الاقتصادية التي لم يكتب لها النجاح في وضع او نقل العراق الى تطبيقات او تقنيات السوق الحر انتهاء بالقوانين الضبابية من ناحية التشريع وتزاحم جهات التنفيذ من ناحية اخرى مما احدثت ارباكاً في المنظومة التي يحاول صناع القرار الاقتصادي بنائها لتكون اساساً لاقتصاد يفتقد الى الفلسفة الاقتصادية الواضحة لادارة الثروة المالية والنفطية في العراق واليات العمل بين السياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة الوضع الاقتصادي في العراق بعد التغيير السياسي، لذا فأن من ابرز تناقضات مرحلة ما بعد التغيير السياسي التصادم النظري الذي جاءت به الادارة الامريكية لتأسيس اقتصاد السوق الحر والظروف والوقائع الراهنة للاقتصاد العراقي وعلى صعيد الجانب المالي للاقتصاد العراقي الذي نحن بصدد دراسته فقد شهدت السياسة المالية جملة من التحولات فيما يخص البنية القانونية بما يتلائم والواقع الاقتصادي الجديد عبر تشريع العديد من الاوامر والقوانين على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن اهم هذه التغييرات [١] :

١- اصدار اوامر سلطة الاحتلال (٣٧ ، ٤٩ ، ٨٤) الخاصة بتعديلات السياسة الضريبية، حيث اشارت هذه الاوامر الى خفض معدلات الضريبة على دخول الافراد وارباح الشركات حيث المزيد من الاعفاءات الضريبية على الدخل الوارد في البند (١)، (٥) من المادة (١٢) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ واخضاع موظفي القطاع العام لتحمل العبء الضريبي لضمان تحصيل عائدات ضريبية كافية دون تحميل فئات المجتمع الاخرى اعباء النسب الضريبية الكمركية.

٢- اصدار قانون ادارة الدين العام رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والمتضمن تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية على وفق آلية السوق وقيام البنك المركزي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في ادارة حوالات الخزينة القصيرة الاجل بدلا من سياسة النقد الرخيص والاقتراض الاتفاقي الذي يأخذ صيغة الالزام وبفائدة معلومة مسبقا، وان تطبيق هذه الاستيراتيجية يؤدي الى تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم وذلك باحتواء السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها وتوظيف تدفقاتها لصالح سد العجز في الموازنة العامة .

٣- الاتفاقية الخاصة بأدارة التعويضات المالية والمديونية الخارجية مع نادي باريس حول تسوية الدين العام الخارجي، حيث ان ضخامة الديون الخارجية تعد من العقبات الرئيسة امام اعادة بناء القدرات الاقتصادية للبلد، حيث أن اطفاء الديون الخارجية حسب مراحل متفق عليها يعني تلقي العراق الدعم المالي الخاص بعمليات الانعاش الاقتصادي وبشروط ميسرة وفي اطار ما يسمى ببرنامج (المعونة الطارئة لمرحلة مابعد الصراع) بعد ان قدمت الحكومة العراقية رسالة الى صندوق النقد الدولي بينت فيها السياسات الاقتصادية التي تنوي تنفيذها.

ومنذ انهيار المنظومة السياسية في نيسان ٢٠٠٣ بدأت محاولات خصخصة القطاع العام بأجراءات حملتها حقيبة ادارة بريمر الحاكم المدني في العراق، فتم السماح للشركات الاجنبية في التملك بنسبة ١٠٠% من الارباح فضلا عن امكانية تحويل ارباح الشركات دون الخضوع للضرائب، وقد تولى مسؤولون امريكيون تمثيل العراق في اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في عمان ومنظمة التجارة الدولية في جنيف وبهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي عمدت سلطة الاحتلال الى تخفيض الضرائب على الشركات الاجنبية من ٤٥% الى ١٥%، ومن الطروحات النظرية في معالجة الاوضاع الاقتصادية في العراق والتي تنطلق من المشاركة كما نص على ذلك الدستور العراقي في ديباجته الاساسية باقامة نظام اقتصادي-اجتماعي يحقق العدالة في توزيع الثروة، وليس الخصخصة هي اطروحة (الاسكا) النفطية على اساس ان ذلك يساهم في بناء القاعدة المادية للنموذج الديمقراطي السياسي من خلال مشاركة المواطنين في ملكية الثروة.[٢]

وهذه الاطروحة تحول العراق من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء من خلال توزيع المنافع (نموذج الاستبداد الشرقي) الى مجتمع يمول الحكومة بالضرائب (نموذج ديمقراطية السوق) وتسهم هذة الاطروحة الى حد بعيد في الحد من تفشي البطالة وتقليل الكلفة الاجتماعية المصاحبة لعملية التحويل الاقتصادي المزعوم الا ان هذه الطروحات النظرية فشلت في تطبيقها مؤسسات الدولة العراقية .

واتخذت المالية العامة في العراق نموذجا حديثا في بناء السياسة المالية تعتمد مؤشر نسبة الايرادات الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا النموذج يُعبر عن سعة وامثلية المثبت الديناميكي**(The)

dynamic stabilizer ويعكس قدرة الحكومة في التأثير في معدلات الناتج المحلي الاجمالي اي ان النقطة بين توسيع الحكومة وسعة تأثيرها في الحياة الاقتصادية وبين قوة وسعة المثبت الديناميكي هي النقطة التي تعكس دور الحكومة في الاقتصاد القومي وتقييم نتائج الاستقرار للسياسة المالية المعتمدة على مبدأ التلقائية دون التدخل الاجتهادي اذ ان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي سيؤدي الى خفض الايرادات المتمثلة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة ويدفع باتجاه زيادة الانفاق التحويلي وارتفاع حجم العجز في الموازنة، وتزايد وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي سيؤدي الى زيادة الايرادات بسبب ارتفاع مستوى التشغيل وزيادة الحصة الضريبية الايرادية وتقليل مستويات الانفاق التحويلي من منطلق عوامل الاستقرار الذاتية التي تتمتع بها السياسات المالية في الدول المتقدمة ، وفي الاقتصاد العراقي تعتمد الموازنة العامة على الايرادات النفطية بنسبة ٨٨%-٩٠% باستبعاد القروض الحكومية، لذا يجري اعتماد مثبت ديناميكي يتمثل بسعر النفط التخميني والتحوطي وتحديد حجم الايرادات الفعلية النفطية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.(٣)

ومن الواضح ان السياسة المالية لم تعمل على منهجية المصادر العديدة المولدة للعائد المالي مما افقد الموازنة العامة مرونة مواجهة التقلبات في العائد المالي الذي يمثل النفط المصدر ركيزته الاساسية واخُتزلت نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي بسلعة النفط المنتج والذي قد تصل نسبته في اغلب الاحيان الى ٧٠% الى جانب القطاع الخدمي مع اهمال واضح لموارد الموازنة العامة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وهذه الحال افقد السياسة المالية تقنيات الاستقرار الذاتي.

ان الوضع الراهن للاقتصاد العراقي الريعي الاحادي الجانب هو مسايرة دورة الموازنة العامة The public budget cycle للدورة الاقتصادية ذات الامتداد الخارجي وتعمل باتجاهاتها وذلك لتصلب المثبت الديناميكي الاحادي وخلوه من توفير اية الية تغير عالية التأثير على تدفق موارد الموازنة ونفقاتها فالاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية التي تفرزها صدمة العرض The supply shock الخارجية الموجبة (ارتفاع اسعار النفط) وعلى نحو يفوق التسربات الانفاقية، والاقتصاد يتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية الموارد المالية المتأتية من الريع النفطي بسبب صدمة العرض الخارجية السالبة (انخفاض اسعار النفط).

ان هذه المسايرة الاقتصادية الداخلية للخارج يعكس بوضوح درجة الانكشاف الاقتصادي السلبي وارتهان المورد المالي الوحيد الى تقلبات اقتصادية غير مسيطر عليها من قبل السياسة المالية وهذا يعمق من حالة انعدام عوامل الاستقرار الذاتي كتلك التي تتمتع بها الدول المتقدمة.

وهذا الوضع اقرب الى نظرية حوض الاستحمام*** (The Pathtub Theorm) التي يتداولها الفكر الاقتصادي المالي الراهن، وان مسايرة دورة الموازنة الى الدورة الاقتصادية الخارجية لها اثارها على السياسة المالية في العراق وبأتجاهين:(٤)

١.اعطاء الاولوية والاهمية النسبية لتفضيل الرفاهية الاستهلاكية كتفضيل اول على النمو والاستقرار كتفضيل ثاني لدواعي اجتماعية واقتصادية نابعة عن معاناة المجتمع العراقي طيلة عقود من الحرمان وانعكس هذا الاتجاه في التوسع الانفاقي من خلال زيادة التوظيف ومنح الاعانات الاجتماعية وتقليص حجم الضرائب اذ لا تبلغ نسبة مساهمتها في واردات الموازنة العامة سوى ١%، مما يعني ان تفضيل الرفاهية الاستهلاكية لم يضحي فقط بالاستقرار والنمو فحسب وانما بمصادر تمويل الموازنة العامة كمثبتات ديناميكية واسعة الطيف غير النفط .

٢.تحول الدولة الى شركة تأمين اجتماعية عبر توليد هيكل توظيف حكومي لا يمكن المساس به وبأمتيازاته في حقب الدورات الاقتصادية، حيث يتسع هيكل التوظيف الحكومي في وقت الوفرة المالية النفطية ولا ينكمش هذا الهيكل في وقت الندرة المالية النفطية.

وتعزز هذه الاتجاهات ظاهرة الركوب المجاني The free riding للجيل الحاضر ويبدد الثروات المالية عبر التضحية بتراكم الاستثمارات وتطوير البنية التحتية للاقتصاد مما يعمق الاختلالات التي تواجه الجيل القادم. لذا نلاحظ ان اتجاهات السياسة المالية الحالية تضحي بالاستقرار والنمو وتغذي الاتجاهات التضخمية بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار، اضافة الى اهمال الموارد الجديدة التي توفر الموازنة العامة عبر الية خلقها من مصادر الريع النفطي المركزي خلال فترة صدمة العرض الخارجية الموجبة للاستعانة بها في فترة صدمة العرض الخارجية السالبة ، وعلى الرغم مما تقدم لم يخلو نموذج التوزيع العادل الذي انتهجته السياسة المالية في العراق والتي تمثل مرتكز الحياة الاقتصادية ومحاور توجهاتها من محاسن عندما احتضنت قرابة نصف قوة العمل العراقية العاطلة وبزمن قياسي ، ولكن في وظائف تطغى عليها الطابع الخدمي شبة المنتج الذي مولته ايرادات النفط عالية القيمة اذ تحولت هذه الوظائف في الغالب الى مصدر المدفوعات الشهرية والمساعدات والاعانات تحت شتى العناوين وتتميز هذه الوظائف بضعف الانتاجية والمردود ولم تبتعد عن نزعاتها الاستهلاكية التي اشتدت لتعويض حرمان الماضي وبنيت على قيم ومنتجات استهلاكية في محاكاة عالية لمنتجات اسواق العولمة والتي انسجمت في الوقت نفسه وأعادة بناء الطبقة الوسطى (الوظيفية) وبناء طرازات استهلاكية وانماط معيشية تحاكي النزعات الاستهلاكية المستحدثة وبشكل لم يسبق له نظير في التأريخ الاستهلاكي بالعراق، مما دفع هذا النهج الاستهلاكي الى تبني سياسة الباب المفتوح على مصراعيها وضعف الضوابط والقياسات للسيطرة على هذه السياسة طوال اكثر من ثمان سنوات فقد كانت المنفذ الاسرع لتلبية طراز الحياة الاستهلاكية الجديد ومستوى المعيشة الناشئ الذي غادر فضيلة الادخار والتوجه نحو الاسراف الاستهلاكي واذا كانت هناك ادخارات فقد توجهت نحو الخارج والاستثمارات الريعية ذات الصفة التجارية والعقارية في سلسلة استنزافات للدخل تحت ذريعة الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح.(٥)

لذا فأن توجهات السياسة المالية عبر أداتها الرئيسة المتمثلة في الموازنة العامة التي تجسدت بتعظيم الانفاق الاستهلاكي على حساب تدنية الانفاق الاستثماري ظهر واضحاً في طبيعة وهيكل الموازنات العامة طيلة فترة ما بعد التغيير لغاية فترة الدراسة مما اضر بمشاريع البنية التحتية المدمرة والتي هي شرط ضروري لنهوض القطاع الخاص كعلامة فارقة في التوجهات الحرة للاقتصاد العراقي حسبما افترضتها ادبيات التغيير ووفق منظور الادارة الامريكية ، اضافة الى الاخلال بشروط وعوامل الاستقرار الذاتي المنطلقة من بنية الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي التحويلي والاستثماري وهيكل الضرائب.

ان منهجية الدولة في ادارة الاقتصاد العراقي قد قاربت منهجية وامثلية باريتو المتطرفة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث وبالرغم من ان الاقتصاد العراقي الريعي الذي تهمين عليه الدولة فيه على نحو ٨٠% من الناتج المحلي الاجمالي فأن سياسة الدولة الانفاقية توجهت نحو دعم العدالة الاستهلاكية والاضرار بالكفاءة الانتاجية، ويصطلح على هذه المنهجية الادارية الحكومية للاقتصاد العراقي بـ (حيرة باريتو) للامثلية الاقتصادية والتي لا تؤدي هذه المنهجية الا الى نتيجة واحدة هي هدر استخدام قوة العمل المنتج وتعظيم البؤس.

اذ ان الافراط في العدالة التوزيعية وقيام الاقلية الحيوية المتمثلة بـ ٢% من قوة العمل المنتج للريع النفطي المولد للعملة الاجنبية ودورها في توفير مظاهر الرفاهية الاقتصادية The Economic Welfare للاكثرية غير المؤثرة بحوالي ٩٨% هو اخلال بمبدأ او امثلية باريتو المتفوقة او الامثلية المتوازنة وهو الوضع الذي يحقق العدالة والكفاءة الانتاجية في ان واحد، وان حيرة باريتو هي مقاربة لامثلية باريتو المتطرفة والتي تتجسد في تحسين رفاهية شخص معين على حساب شخص اخر وفق معيارية معينة عبر اثارة مايسمى بالاقلية الحيوية والاكثرية غير المؤثرة.(٦)

ان لعنة حيرة باريتو في الاقتصاديات الريعية ذات الهيمنة الحكومية على مصادر توليد وتوزيع الدخل والانتاج تسبب فشل نظام الاسواق لثلاث اسباب: (٧)

١.ظهور المنافسة غير التامة، حيث تستطيع بعض القوى الاقصادية في السوق من ممارسة دورها كقوة في تحريك نظام الثمن بما في ذلك ظهور اشكال المنافسة الاحتكارية والاحتكار .

٢.بروز العوامل الخارجية السلبية والتي تمثلت بتدخلات بعض القوى الفردية او المشروعات الحكومية التي لاتعكس اهدافها بما يتناسب وميكانيكية الاسعار في السوق ولا تؤدي دورها في تحقيق الكفاية الانتاجية بمفهومها الاجتماعي الواسع مثل الافراط في الدعم الحكومي المعوق للانتاج او قبول حالات التلوث او صدور قوانين لا تراعي حقوق الملكية وغيرها.

٣.تقديم السلع العامة وهي من الاسباب الرئيسية في فشل نظام السوق في التخصيص الامثل للموارد والتي تتلخص مظاهرها في تقديم الحكومة سلع وخدمات لجميع الافراد دون استثناء، حيث يشعر الفرد عندها بانه راكب مجاني، حيث لا يدفع اثمان السلع المقدمة لها ولا يخضع للضرائب التي تفرضها الحكومة، وبالتالي تكون الحكومة هي الراعية الاساسية لحاجات الفرد ومحطمة لاساسيات السوق ونظام الاسعار.

وكما يشير الجدول(1) سجلت الموازنات العامة فائضاً مالياً من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٠ وهذا يعود الى سببين الاول داخلي ويقترن بضعف التوجهات الاستثمارية للموازنة العامة حيث تقل نسبة تخصيصات الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة كمعدل طيلة الفترة المذكورة عن ٢٠% الى جانب ضعف التنفيذ الاستثماري، حيث الموازنات العامة تخطط بعجز سنوي في بداية السنة المالية وعند اقرارها وتنتهي بفائض مالي ، والثاني خارجي ويعود الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الانتاج والتصدير بفعل جولات التراخيص النفطية التي ادخلت الاستثمارات الاجنبية الى القطاع النفطي ، وشهدت النفقات العامة قفزات كبيرة في احجامها والتي يعود اغلبها الى توجهات الدولة الاستهلاكية على حساب التوجهات الاستثمارية .

ويبقى التوسع في النفقات العامة والتقشف الضريبي من الثوابت التأريخية الموروثة في سلوك المالية العامة للدولة سوءا في نموذج الاستبداء الشرقي (الدولة المالكة لوسائل الانتاج) او نموذج ديمقراطية السوق اذ مازالت ظاهرة الركوب المجاني (تقديم السلع العامة وانعدام الضريبة) في كلا النموذجين قائمة.

جدول (1) الموازنة العامة 2004-2010 (مليون دينار)

العجز او الفائض	الايرادات	النفقات	السنوات
865248	32982739	32117491	2004
14127715	40502890	26375175	2005
10248866	49055545	38806,679	2006
15568219	54599451	39031232	2007
20848807	80252182	59403375	2008
2642328	55209353	52567025	2009
5169133	69521117	64351984	2010

- المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004 – 2010

وتتمثل اهمية السياسة الانفاقية في مجموعة التوجهات الجكومية الهادفة نحو احداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد وينجم الاختلاف في السياسة الانفاقية في الدولة الواحدة وفي كل الاقتصادات عن الاختلاف في الظروف الاجتماعية والسياسية او عن التوجهات الخاصة للحكومة ، وما من مجتمع من المجتمعات يمكن ان يحقق قدراً من الاستقرار والنمو دون ان تكون سياسة الانفاق الحكومي قد مثلت دوراً رئيسياً بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية ، بمعنى ان ارتباط السياسة المالية بموقع الدولة لا بمستوى النطاق الذي تقوم من خلاله الانفاق وحسب بل يرتبط بوجودها المؤسسي اذ غالباً ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية الى احباط وفشل برامج السياسة الانفاقية لذا يمتلك الانفاق الحكومي دلالة ايجابية وسلبية وينخرط ضمن الافعال المؤثرة في الاستقرار والنمو مما دفع الامر الى اثارة الجدل حول المتقابلة الشائعة لدور (الحكومة والاسواق) وافضَى الجدل النظري بين الاقتصاديين حول حيوية دور كل منهما في النمو والاستقرار ، وان عقلنة التصرف بالانفاق الحكومي يرتبط بالزيادات المؤثرة في الايراد الحكومي وهذا الربط مهم من ناحيتين:[٨]

١- وجود العلاقة القوية والموجبة بين تقلبات الانفاق الجاري والاستثماري وتقلبات الناتج المحلي الاجمالي.

٢- الارتباط القوي بين تقلبات الانفاق العام والايراد العام ، ويظهر اثر هذا الارتباط بشكل قوي في حالة دولة يشكل النفط النسبة الكبرى في مكونات الايراد العام.

والجدول(2) يبين ايرادات الموازنة العامة والذي يعكس الى حد كبير هيمنة الايرادات العامة ذات الطابع النفطي غير الضريبي على الايرادات العامة ذات الطابع الضريبي حيث زيادة الايراد النفطي غير الضريبي بمعدلات عالية سنوياً الى جانب الزيادات الضعيفة للايراد الضريبي وهذا يكرس ظاهرة التوسع في الانفاق العام الى جانب ضمور الضرائب وضعف مساهمتها في خلق التوازن الاقتصادي عبر الية المضاعف وتقنية الاستقرار الذاتي على المستوى الاقتصادي ام على المستوى السياسي فهو تعميق لظاهرة الركوب المجاني وقلة مساهمة الفرد في توليد الناتج وازاحة القطاع الخاص عن المساهمة في رفع معدلات الناتج والضرائب، ويعتمد مقدار الايرادات غير النفطية التي سوف يمكن تحصيلها ليس فقط على حجم الاوعية الضريبية بانواعها بل على كفاءة الاجهزة الضريبية وتحصيل الرسوم، وهذا لا يمكن تغيره في سنة واحدة، وبأستثناء رواتب منتسبي الدولة لا يمكن الحديث عن وعاء ضريبي قابل للتعريف اجرائيا دون التباس يقترب من الاعتباط في الكثير من الاحيان، ويوجد ميل متأصل اجتماعيا واداريا نحو تقليل الايراد الضريبي، وان التخصيص الذي يطال مستوى الانفاق لا يمكن انجازه واقعيا من دون تغير في بنية الانفاق، ويعود اقتران بنية الانفاق مع انخفاض مستوى الانفاق الى عدة اسباب[٩].

١. سلم الاولويات الذي تراعيه الادارة المالية للدولة .

٢. تفاوت مكونات الانفاق في قابليتها للتخفيض موضوعيا اي من جهة المتطلبات التقنية لانتاج الخدمات والتنظيم والاجراءات التي قررتها القوانين واللوائح التنظيمية.

٣.المقاومة التي تبديها الجماعات التي تتاثر سلبيا بالتخفيض.

٤.اثر الاستمرارية وعدم القابلية للتجزئة.

ومن القرارات الاقتصادية التي اقرتها سلطة الاحتلال والتي اضرت بموارد الموازنة العامة غير النفطية هي قرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ الذي رسم ملامح الستراتيجية الضريبية للعراق ، حيث عّلقت ضريبة الدخل لسنة واحدة (سنة ٢٠٠٣) على موارد الدخل المقررة في قانون ضريبة الدخل رقم(١١٣) لسنة ١٩٨٢، كما تم اقتصار ضريبة ايجار الاملاك العقارية على سعر واحد بعد أن كان الازدواج الضريبي متحقق في الضريبة المذكورة والمفروضة طبقا لقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٩ بصفته المعدلة، [١٠]
كم تم تقليص ضريبة المبيعات والخدمات بأستثناء الضرائب المفروضة على فنادق الدرجة الممتازة إلا أن سلطة الاحتلال الأمريكي أسوة بكافة قراراتها وإجراءاتها تريد ان تظهر لأسباب إعلامية بحتة اهتمامها بالقطاع الخاص في حين ان الظروف الامنية حالت دون قيام قطاع خاص معتد به عدا بعض النشاط الخاص في استيراد الموارد الغذائية حيث المنافسة شديدة والإرباح شحيحة، بالإضافة الى اقرارها سياسة تحرير التجارة والتي يمكن وصفها بمعنى أدق وانطلاقا من ظروف الاقتصاد العراقي بسياسة الاغراق او سياسة افقار الصناعة المحلية العراقية، حيث علقت رسوم التعرفة الكمركية على العمليات التجارية وتم استبدالها برسم أعادة الاعمار البالغ (٥%) وكانت نتائج اقرار هذه السياسة خلق كوارث مأساوية في البنية الصناعية والزراعية للاقتصاد العراقي.

جدول (2) إيرادات الموازنة العامة 2004-2010 (مليون دينار)

الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية	السنوات
294900	32687839	2004
622000	39880890	2005
591229	48464316	2006
1292567	53306884	2007
1120430	79131752	2008
3490294	51719059	2009
2701447	66819670	2010

- المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004 – 2010

وفي الاقتصاد الموجه نسبيا تكون مساحات تأثير السياسة المالية في المتغيرات الاقتصادية كبيرة وتحرك هذه المتغيرات بالاتجاه المرغوب من خلال اجراءات مستمرة للسياسة المالية حيثما يحصل الانحراف في سلوك تلك المتغيرات، وقد تم بناء الموازنات العامة للدولة وفق سياقات التحول الاقتصادي المشوه على ستراتيجيات اقتصادية تنطلق من الاتي: [١١]

١.مواجهة التحديات الاقتصادية (المشاكل الاقتصادية المزمنة).
٢.الايفاء بالالتزامات الدولية (اتفاقات الصندوق والبنك الدوليين).
٣.تعميق الممارسات اللامركزية في الادارة.
٤.توفير البنى التحتية للاقتصاد الوطني.
٥.توفير الشروط اللازمة للنهوض بواقع القطاع الخاص من خلال حزمة من التشريعات القانونية ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتقديم الدعم المالي.

المبحث الثاني/أهم الآثار الحقيقية والنقدية للسياسة المالية

سنتطرق في هذه الفقرة الى اهم وابرز الاثار الحقيقية والنقدية للسياسة المالية لما لها من صلة بمؤشر الاستقرار الاقتصادي ومدى اهمية السياسة المالية في تحقيق هذا الاستقرار في الامد القصير لرفع معدل النمو الاقتصادي في الامد الطويل .

اولاً : الاثار الحقيقية للسياسة المالية من خلال تطور مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.

تهدف السياسة المالية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استهداف التضخم عبر تحقيق الفائض المالي الضريبي في الموازنة العامة واستهداف الانكماش عبر تحقيق العجز المالي الانفاقي في الموازنة العامة، وكذلك تحقيق التنمية الشاملة عبر بوابة الانفاق العام وفق المعايير الاقتصادية لتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد نحو القطاعات المولدة للناتج المحلي الاجمالي .

ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق مقسم بين قطاع الاستخراج النفطي وقطاع الخدمات ونلاحظ معدلات الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في تذبذبات عالية ويعود سبب ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب رفع الدعم الحكومي المنطلق من توجهات الخصخصة وتقليل الانفاق الحكومي والسيطرة على العجز المالي على الصعيد الداخلي وارتفاع اسعار النفط كمكون اساسي للناتج المحلي الاجمالي في العراق عدا عام ٢٠٠٩ حيث تناقص بمعدل ١٠% عن العام السابق وهذا يرجع الى انخفاض اسعار النفط بنسبة ٧٢.٨% اي من سعر برميل النفط البالغ ١٤٧$ نهاية تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨ الى سعر برميل النفط ٤٠$ بداية كانون الثاني ٢٠٠٩ ليعود مرة اخرى تصاعد نسب الناتج المحلي بسبب ارتفاع نسبي لاسعار النفط بعد نهوض الصناعات العالمية اثر خطة الانقاذ المالي من جهة واستثناء العراق من سقوف التصدير النفطي لمنظمة الاوبك. وان معدلات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هي الاخرى متذبذبة وتقارب ذات الاسباب في تذبذباتها معدلات الناتج الاسمي باستثناء معدلات عام الازمة المالية العالمية الذي شهد ارتفاعاً بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار، ان سياسة الانكشاف الاقتصادي للعراق وتوفير سلة الغذاء المحلي المستورد من الخارج من جهة وتوجهات الدولة الانفاقية في تعظيم الاستهلاك على حساب كفاءة الانتاج اضرت كثيراً بالبنية الصناعية المولّدة للناتج حيث تحول العراق الى بلد النفايات الاقتصادية بسبب الاستيراد من الخارج وارتفاع معدلات البطالة الى مستويات كبيرة وخطيرة لولا سياسة التوظيف الحكومي التي هي الاخرى في جدل واسع مع ضرورة دعم القطاع الخاص مما ترتب في نهاية المطاف الى هيمنة القيم الاسمية على معدلات الناتج في العراق.

ان صورة الموازنة العامة تعكس الاختلافات الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن الاطلاع على هذه الاختلافات في الناتج من التغييرات التي تحصل في الموازنة العامة بحكم الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، لذا ان الموازنة المالية لعام ٢٠٠٨ على الرغم من التحوطات الكبيرة التي قامت بها وزارة المالية اذ صممت الموازنة على اساس ان سعر النفط يعادل ٥٧ دولار للبرميل الواحد الا ان سعر النفط انخفض بسبب الازمة المالية العالمية الى ٤٠ دولار في كانون الثاني ٢٠٠٩، وان ايرادات النفط تدخل بنسبة ١٠٠% الى صندوق تنمية العراق DFI وتستقطع منها ٥% تعويضات حرب الكويت وقد كانت الموازنة العراقية موزعة بـ ٦٠% لتغطية النفقات المحلية و٣٠% لتغطية استيرادات الحكومة بالعملة الاجنبية اضافة الى الاستقطاع كتعويض الى الدول المتضررة والنسبة الباقية تدخل في صندوق تنمية العراق، وقد تم استخدام جزء كبير من الاحتياطات المتراكمة في تمويل الموازنة لعام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض واردات النفط المالية، مما اضطر القائمين على السياسة المالية الى استخدام الاحتياطات المتراكمة.

وقد انعكس ذلك بانخفاض في مقدار الناتج المحلي الاسمي ليسجل ما نسبته (١٠.٦%) في ٢٠٠٩ بعد ان سجل قيمة موجبة بنسبة (٣٩%) في حين شهدت نسب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ارتفاعا لا باس به وهذا يعود الى الانخفاض الكبير في المستوى العام للاسعار بسبب الازمة المالية العالمية، كما يؤشر ذلك الجدول (3) الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي النفطي الاسمي بقيم اكبر من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسبب ارتفاع النفط في الاسواق الخارجية مما انعكس ايجاباً على مؤشرات الناتج. وعلى الرغم من التاثيرات الايجابية للازمة المالية على العراق وقد تركزت بانخفاض معدلات التضخم بسبب انخفاض اسعار السلع التي يقوم العراق باستيرادها الا انها سببت استنزاف في حجم الاحتياطات الاجنبية عند انخفاض اسعار النفط الى ٤٠ دولار بعد ان بلغ مرتبة ١٤٧ دولار.[١٢]

جدول (3) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة

2004 – 2010 (100=1988) (مليون دولار)

السنة	GDP(1) بالاسعار الجارية	GDP(2) بالاسعار الثابتة	GDP %(3) بالاسعار الجارية	GDP %(4) بالاسعار الثابتة
2004	53235	42000	------	-------
2005	73533	43000	38.1	2.3
2006	95588	48000	29.9	11.6
2007	111456	48511	16.6	1.06
2008	155982	51717	39.9	6.6
2009	139330	56527	-10.6	9.3
2010	171956.975	60,633	23.4	7.2

المصدر :العمود (1) – (2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نقلا عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004 – 2010

العمود (3) – (4) احتسب من قبل الباحث بالاستناد الى بيانات العمود(1) - (2)

ان التوسع النقدي هو المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق الداخلي وان الانتعاش النفطي لا يقترن بتوليد موارد اضافية داخلية بالعملة المحلية باستثناء بيع العملة الاجنبية ومصدرها الموارد النفطية، فعندما تبيع وزارة المالية العملة الاجنبية الى البنك المركزي مقابل الدينار العراقي يزداد صافي العملة الاجنبية في جانب الموجودات من ميزانية البنك المركزي ويقابلها تعزيز الحساب الجاري للحكومة بالدينار العراقي، وعند انفاق الحكومة يزداد الاصدار النقدي في جانب المطلوبات ويزداد الاساس النقدي بقدر متطلبات تمويل الانفاق الحكومي، المهم اقتصاديا ان الحكومة تمول انفاقها الداخلي بالتوسع النقدي سواءا جرى ذلك من خلال بيع عملة اجنبية للسلطة النقدية او الاقتراض منها وتلك خاصة اساسية للاقتصاد النفطي (النموذج الخاص) يتجلى في العراق على اتمها وسببت هذه الستراتيجيات الانفاقية الى تدعيم مصادر التضخم المستورد على حساب تعظيم الانتاجية المحلية ذات الطبيعة غير الريعية والتي تكون رافداً مهما لتمويل الموازنة العامة .

ان ضياع فرصة بناء قاعدة للتنويع الاقتصادي لمصادر الدخل القومي من خلال ترسانة الموارد المالية الريعية يعني بالضرورة فقدان سياسات المالية العامة ستراتيجيات الاستقرار الذاتي من خلال مضاعفات الميزانية المتوازنة المتعلقة بالانفاق الحكومي والضرائب والاعانات وان اقتصار الموازنة العامة على الايرادات غير الضريبية ذات المنشأ النفطي يؤكد هذه الحقيقة وان واقع الموازنة العامة ومشرعيها لاتمت بصلة الى وجود خطة لتطوير هياكل الناتج المحلي في العراق بقدر ما تعكس الموازنة اليات التمويل الخارجي وابواب الصرف والانفاق الاستهلاكي المحلي .

ان الحكومات التي شكلت بعد انهيار المنظومة السياسة العراقية في نيسان ٢٠٠٣ على اثر الاحتلال الامريكي ورثت تركة اقتصادية واجتماعية ثقيلة تمثلت بتدمير كامل للبنى التحتية للاقتصاد القومي الى جانب

المديونية الخارجية اذ تفاوتت تقديراتها مابين (١٢٧-١٣٠) مليار دولار اي مايعادل (٥٠٠-٦٠٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، وكان لا بد من التعامل مع هذه المديونية لان استمرار بقائها سيؤدي الى عدم استعادة الاقتصاد العراقي مكانته بسبب طوق المديونية الخارجية فضلاً عن عدم تشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية المقيدة ببنود الفصل السابع من جهة والقيود القانونية غير المحفزة وعدم الاستقرار الامني والسياسي من جهة ثانية مما حتم التعامل مع هذه الديون بشكل ايجابي وسلوك طريق المفاوضات مع الدائنين. ولانجاح المفاوضات مع الدائنين تم تقسيمهم الى أربع مجموعات من اجل سهولة التفاوض مع كل مجموعة وهي: (١٣)

١.دول نادي باريس وعددها (١٨) دولة وتبلغ مديونيتها (٤٥-٥٠) مليار دولار

٢.دولة الخليج العربي وعددها (٤) دول وهي (السعودية ، قطر، الكويت ، الامارات) وتبلغ مديونيتها (٣٠-٤٠) مليار

٣.دول خارج نادي باريس ومديونيتها (٢٠) مليار

٤.دائنون تجاريون (٢٠) مليار

ان المؤشرات المستخدمة لقياس عبء الدين على اقتصاد ما تتضمن نسبة الدين الخارجي الى الدخل القومي، ونسبة الدين الخارجي الى قيمة الصادرات وحصة الديون طويلة الاجل الى حجم الدين الخارجي، وحسب مؤشر الدين الخارجي / الدخل القومي الاجمالي وبالاستناد الى تقديرات حجم الديون المتبقية على العراق تقدر بين (٥٦.٦) مليار دولار الى (٧٩.٩) مليار دولار وان حجم الناتج القومي الاجمالي لعام ٢٠٠٨ بلغ (١١٠) مليار دولار نجد ان نسبة الدين الخارجي الى الناتج الاجمالي هي ٦٢.٠٤% وهي نسبة خطيرة جدا تشير الى ثقل الدين العام الخارجي على كاهل الاقتصاد العراقي .

وعلى الرغم مما تقدم يمكن القول ان السياسة المالية العراقية شأنها شأن السياسات الاقتصادية الاخرى نجحت في مواطن معينة وفشلت في اخرى حيث نجد انها نجحت في تقليل معدلات البطالة كنتيجة للسياسة المالية التوسعية، حيث تراجعت معدلات البطالة من نسبة ٥٠% في اعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الى مايقارب ٢٠% في عام ٢٠٠٨، وفي مجال اعادة التوزيع اتجهت السياسة المالية نحو سياسة تحسين رواتب موظفي الدولة ورفع المستوى المعاشي الحقيقي لهم ورفع الرواتب التقاعدية لبعض شرائح المتقاعدين على الرغم من اثار هذة السياسة التضخمية وارتفاع حجم الطلب الكلي وارتفاع الاسعار في ظل جهاز عرض غير مرن، بالاضافة الى دعم السياسة المالية لبرنامج البطاقة التموينية وشبكات الحماية الاجتماعية وان كان دون المستوى المطلوب في تقليل التفاوت وسوء التوزيع.(١٤)

ثانياً : الاثار النقدية للسياسة المالية من خلال تطور معدلات التضخم

ان الاثر النقدي للموازنة العامة للدولة تجسد بارتفاع كبير في معدلات التضخم وذلك من خلال سياسات انفاقية استهلاكية غير رشيدة حيث يتراوح معدل الانفاق الاستهلاكي في الموازنات العامة مابعد عام ٢٠٠٣ مابين ٧٨-٨٠% حيث يشكل هيكل هذا الانفاق التوظيف الحكومي المنفلت والتي يترتب عليه مدفوعات العاملين في اجهزة الدولة وتقديم الاعانات الاجتماعية (الانفاق التحويلي) والانفاق الاستهلاكي الخارجي الذي يغطي معظم الاستيراد الحكومي والقطاع الخاص للسلع والخدمات وقد تم هذا على حساب تمويل عجلة الانتاج المحلي وبناء البنى الأرتكازية المساعدة للانتاج المحلي مما حفز على الارتفاع الكبير في المستوى العام للاسعار الذي انعكس على معدل التضخم الشامل كما نستدل على ذلك من الجدول (4) اذ أن ضغوط الطلب الكلي الناجم عن الانفاق الحكومي في الموازنة العامة خلال سنوات ٢٠٠٤-٢٠١٠ باتت اقوى من خلال دور مضاعف الموازنة الانفاقية، حيث باتت تأثيرات ذلك المضاعف كمحرك الطلب الكلي بمقادير تفوق حدود التوسع في السياسة المالية نفسها مولدة بسبب ذلك فجوة تضخمية والى جانب الانفاق الحكومي يضاف الاحداث السياسية والامنية غير المستقرة سبباً في رفع معدلات التضخم ، واستطاعت السياسة النقدية باستخدام كافة أدواتها المباشرة وغير المباشرة لتضييقها، من خفض التضخم الاساس من ٣١.٦% سنويا في عام ٢٠٠٦ الى حدود تبلغ ١٣% في عام ٢٠٠٨ ليصل الى ٢.٨ في عام ٢٠١٠، وبهذا تعد الاثار التضخمية للموازنة العامة نتائج مسلم بها في الاقتصاد العراقي طالما تغذيها نفقات ريعية غير خاضعة لما يسمى بمضاعف الضرائب الذي يعد ايراد معادل للنفقات الموسعة، وهو المضاعف الذي اذا ما اراد اعتماده على نطاق واسع وعادل سيتمكن من الوصول الى التوازن الاقتصادي عبر الموازنة العامة من خلال مضاعف الميزانية المتوازنة، لتحقق عندها المالية العامة اهدافها في الاستقرار والنمو معا دون تحول اعبائها التضخمية على عاتق السياسة النقدية. (١٥)

جدول (4) الرقم القياسي للاسعار العام والخاص 2004-2010

(1993=100)

السنوات	الرقم القياسي للاسعار العام	الرقم القياسي للاسعار الخاص	التغير السنوي للارقام القياسية (التضخم الشامل)	التغير السنوي للارقام القياسية (التضخم الاساس)
2004	8815.6	7791.1	--------	-------
2005	12073.8	10192.1	36.9	30.8
2006	18500.8	13422.2	53.2	31.6
2007	24205.5	16009.4	30.8	19.2
2008	24851.3	18091.8	2.6	13
2009	24155.1	19370.1	-2.8	7
2010	24734.8	19931.8	2.3	2.8

(١) المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004 – 2010

ان ضعف السوق المحلية وابتعاد القطاع الخاص عن مزاولة دوره الاساسي في توليد الناتج وخلق القيم المضافة للمساهمة في تقليل المستويات العامة للاسعار وخلق مستويات التشغيل المطلوبة فأن تطبيق برامجيات الخصخصة واليات السوق الحر لو كتب لها النجاح سيزيد من ضعف السوق المحلية ودخول القطاع الخاص في موجات مضاربة مالية غير حقيقية اكثر مما نشهده الان لذا كان دخول الحكومة الممثلة بالبنك المركزي العراقي قد ساهم الى حد كبير في تقليل معدلات التضخم والسيطرة على التوقعات التضخمية للافراد والحفاظ على القيمة الخارجية للعملة العراقية وضبط الاثار النقدية للموازنة العامة ذات الطبيعة الاستهلاكية .

ان الصدمات التي تعرض لها القطاع النفطي طيلة العقدين الاخرين من القرن الماضي مضافا اليه ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية ادخل الاقتصاد في دورة ركود حادة وطويلة وبالتالي جعلت معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية الكلية سالبة وفي ظل هكذا تراجعات اقتصادية فان اية سياسة نقدية او مالية توسعية تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم بشكل لا يمكن السيطرة عليه، وكذلك فان اية تعرض لدور الدولة الاقتصادي بدءاً من امتلاكها لقطاع اقتصادي عام وانتهاءاً بتخطيطها المباشر واشرافها غير المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي سيمنع اجراء التحولات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد ، حيث ان التحررية او التلقائية الاقتصادية تصلح فقط لمستوى متقدم من التطور الرأسمالي وليس للاقتصاديات التي تمر بمراحل من التخلف الى التنمية، وان التضخم بالعراق نتاج انفاق حكومي فوضوي مقابل تدنى مستويات الانتاج المحلي وهذا لايعني وجود طلب كلي يزيد من قدرة العرض الكلي بل يعني وجود عرض كلي عاجز وقاصر(دون مستوى الاستخدام) عن اشباع طلب كلي غير فعال وضعيف وهذا يعني حدوث نقطة توازن دون مستوى الاستخدام الكامل بين عرض محدود تقنيا وطلب غير فعال. (١٦)

ومن منطلق الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وفي الوقت الذي يمتلك العراق فيه ثروة نفطية ضخمة فانه ليس بامكانه اقتصاديا تغطية احتياجاته كافة بعد الحرب لحاجة البنية التحتية النفطية فيه الى اعادة البناء وذلك لا ياتي الا بالوسائل الاتية: (١٧)

١.صيانة وتأهيل القطاع النفطي من اجل زيادة الانتاج والتصدير لتحقيق اكبر الايرادات لدعم عملية التنمية الاقتصادية للدولة.

٢.استثمار الوفرة المالية ذات المصدر النفطي بمشاريع نفطية منتجة كالمصافي النفطية لتغطية الحاجة المحلية للمشتقات النفطية بانواعها وكذلك في عمليات الكشف والتنقيب عن حقول نفطية جديدة.

وعند توصيف منظومة رأسمالية الدولة وقواها الانتقالية عبر اقتصاد السوق، فلا بد ان تأخذ الصورة نمطا مختلفا في الدولة الريعية او ما يمكن تسميتة براسمالية الدولة المركزية الريعية، لكي يتاح تشخيص ظاهرة استقطاب الاقتصاد الانتقالي، في العراق نجد التوجه الاقتصادي منكفا على تمرير النشاط المالي وتطور سوق المال فنمط يعمل بمعزل عن نشاط التطور الاقتصادي العام المركزي، يرافقة في ذات الوقت اغتراب النشاط الحقيقي في اسواق الانتاج التي تعيش حالة من الركود والبطالة وخالية من مقومات الاقتصاد الانتقالي وسياساته ورسم متطلباته في اطار متكامل لاقتصاد السوق الحر وبالتالي لم يستطيع العراق في مرحلته الانتقالية ان ينتقل من راسمالية الدولة المركزية الى اقتصاد السوق الحر . (١٨)

ويفترض في الاقتصاد الانتقالي ان يتولى القطاع المالي بنفسه وظيفة الاستقرار الاقتصادي وينظم حركة راس المال الخاص، مما يتطلب توافر مؤسسات مالية مستقلة وعلى راس تلك المؤسسات وجود بنك مركزي مستقل يعتمد الوسائل غير المباشرة كادوات السياسة النقدية في تعاملة مع السوق لتحقيق الاستقرار الكلي لتشكل المقدمة الراسية في تهيئة مناخ الاستثمار والاستخدام الامثل الا ان ذلك لا ينفي الدور الاقتصادي لمؤسسات الدولة في اسناد وظيفة التنمية الاقتصادية ودعم عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي شرط تحولها من كونها مورد للنمو (الجانب المالي) ومحرك للتنمية الى وظيفة تمكين التنمية والنمو (الجانب الحقيقي)،

ولكن التحرر المالي ساعد على انتقال راس المال المحلي عبر الخارج مما اخّل بامكانية النمو الحقيقي للقطاعات الاقتصادية الاخرى مما دفع بصناديق الثروة غير السيادية للراسمالية المالية الخاصة ان تكون خارج النشاط او الدورة الاقتصادية للبلد، وان التحاق المالية الخاصة بركب الخارج وسيادة نمط الحضارة المالية حول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد الكازينو اواقتصاد القمار حسب توصيف الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز والتي يعدها من علامات الاقتصاد المريض.(١٩)

وفي العراق ان القواعد والانظمة التي وضعتها الادارة الامريكية المؤقتة للاقتصاد العراقي كانت تحريراً شاملاً لجميع القطاعات في وقت واحد على نحو مشابه للاصلاحات الاقتصادية التي حدثت في اوربا الشرقية وروسيا، الى جانب التحرير المالي للاسواق المالية انعكس بشكل كبير على اداء الاسواق المالية غير ان تطبيق توصية التحرير المالي المتمثل بحرية تحديد اسعار الصرف والفائدة سيضر بالاقتصاد المالي في العراق ويضعف كثيراً من القيمة الخارجية للعملة العراقية وانعدام الاستثمارات الضعيفة في الاصل باستثناء بعض مشاريع الاسكان للقطاع الخاص عبر اليات الاقراض الممنهج من خلال التدخل الواضح للبنك المركزي العراقي في ادارة اسواق المال .اذ يعتقد بعض الاقتصاديون العراقيون ان الادارة الامريكية في العرق كانت يجب ان تقوم باقرار تحولات اقتصادية معروفة بالنموذج الصيني التي تعني اتخاذ خطوات تدريجية باتجاه خطوات متتالية لتحرير اقتصاد كان يدار بصورة مركزية، وحاولت الادارة المدنية الامريكية في العراق تطبيق السياسات الليبرالية المستوحاة من النظريات النيوكلاسيكية على الاقتصاد العراقي غير ان هذا التوجه اصطدم بعدة عقبات بنيوية اقتصادية واجتماعية، اعاق وتعثر هذا التطبيق، ومن ابرز هذه العقبات : (٢٠)

١.ان الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاضطراب والفوضى وعدم وضوح الرؤيا التي شهدها بعد التغيير في ٢٠٠٣ لا يمكن ان يكون اقتصاداً قياسياً او نمطياً يصلح لتطبيق النظريات الاقتصادية المختلفة، ومن المعلوم ان اية نظرية اقتصادية لا بد ان تبنى على متغيرات ونماذج اقتصادية تتسم بالثبات والوضوح من اجل تشخيص الموقف والتنبؤ بمسار التغيرات الاقتصادية الكلية.

٢.افتقار الاقتصاد العراقي للاسس الضرورية لتوسيع القاعدة الانتاجية اذ تميز بضعف القاعدة الانتاجية في المجالين الصناعي والزراعي، وتدهور البنية التحتية اللازمة لمساندة القطاعات الانتاجية بالاضافة الى افتقاره الى قاعدة معلومات وقتية ومتكاملة يمكن الاعتماد عليها في بناء النموذج الخاصة بالاقتصاد العراقي.

٣.ان التوجة النظري الليبرالي لأدارة الاقتصاد العراقي يتعارض مع رسم سياسات مالية ونقدية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤.احادية الاقتصاد العراقي، حيث لم تقدم هذه التوجهات النظرية سبل تنويع الاقتصاد العراقي، حيث فشلت في تبرير حالة الافراط في انتاج النفط الخام بشكل يتجاوز الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

٥.احداث العنف السياسي والاجتماعي وانعدام الامن (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ، قللت من حالة الثقة بالتوجهات الاقتصادية للادارة الامريكية، وبروز دعوات الى مراجعة وتقييم وتحليل الاسس التي استندت عليها تلك السياسة الاقتصادية لاعادة بناء الاقتصاد العراقي على اسس السوق الحر، فالسياسات المنفذة لم تكن تستند على فهم للاوضاع الاقتصادية في العراق وامكانيات تحقيق النمو وحل المشاكل الهيكيلة، لذا فانها فشلت في تحسين الاقتصاد العراقي المتدهور على الرغم من الانفاق المالي الكبير،بالاضافة الى ذلك يعود اسباب الفشل الى انخفاض كفاءة الانفاق العام والدور السلبي للسياسة المالية، والى اجراءات السياسة النقدية المركزة على هدف معالجة التضخم واهمال هدف النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث/ مؤشر الاستقرار الاقتصادي (The Economic Stabilization)

ان الاستقرار الاقتصادي في العراق هدف السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام والسياسة المالية على وجه الخصوص في الامد القصير ، الا ان الاقتصاد العراقي لم يشهد استقرار اقتصادي في متغيراته الحقيقية والنقدية في فترة ما بعد ٢٠٠٣ ويمكن ايجاز اسباب عدم الاستقرار الاقتصادي بما يلي :

١- عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتوزيع مهام التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بين الدولة والسوق.

٢- تعارض السياسات الاقتصادية الرئيسة والمتمثلة بالسياستين المالية والنقدية في الاهداف والوسائل.

٣- ضعف الهيكل الاقتصادي الانتاجي وضعف السوق المحلية مما انعكس ذلك في ارتفاع مستويات الاسعار ونقص مستويات التشغيل .

٤- ضبابية القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تحكم منهجية الاقتصاد العراقي.

٥- تحول الاقتصاد العراقي الى دوامة المضاربات المالية المفتوحة وتحول الاستثمارات الحقيقية الى خارج الدورة الاقتصادية المحلية اذ شهد العراق اكبر موجة لهروب راس المال خلال فترة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ان وضع الاقتصاد العراقي تحت اشراف المنظمات الاقتصادية في اطار التوصيات اللازمة لم يتحسن وان التوصيات المذكورة لانعاش الاقتصاد لم ترى النور بسبب حساسية الواقع العراقي السياسي والاقتصادي ، اذ كان من المقرر ان يعمل صندوق النقد الدولي على ادارة جانب الطلب الكلي وان يعمل البنك الدولي للانشاء والتعمير على ادارة جانب العرض الكلي داخل ما يعرف بالوصفات الجاهزة للاقتصاديات الانتقالية والتي تبدأ بالتحرر المالي والنقدي وتنشيط حركة القطاع الخاص وتقليل العجز المالي بما ينسجم وواقع التحول نحو السوق الحر.

ان هذه التوصيات حسب راي الصندوق تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الامد الطويل والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية في الامد المتوسط وان العناصر الاساسية لتوصيات الصندوق في العراق هي:[٢١]

١.تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات.

٢.تخفيض عرض النقد من خلال تدخل البنك المركزي ورفع اسعار الفائدة والتي تعمل على تقليص الانفاق النقدي الكلي الذي ينعكس في انخفاض حجم الاستيرادات والطلب الخارجي بهدف السيطرة على التضخم.

٣.معالجة عجز الموازنة الحكومية وهي من الوسائل المهمة لتطويق الضغوط التضخمية وتخفيض الطلب الفائض النابع من سياسات الدولة الانفاقية، والانضباط المالي اداة مهمة للغاية اذا ما تم ضمن سياسات اقتصادية صحيحة وبالعكس قد تؤدي الى فوضى اقتصادية ومالية اذا ما تم معالجة العجز بشكل غير رشيد ومدروس.

٤.ازالة دعم الاسعار كونه يعمل على تشويه الية السوق ويزيد من الانفاق الحكومي عملية الازالة هذه تتم ضمن سياسات الانضباط المالي .

ولكن التجربة اثبتت في العديد من البلدان النامية ان تطبيق هذه السياسات المتناقضة حزمة واحدة ادت الى انخفاض معدلات النمو بسبب انعكاس تقليص عجز الموازنة بانخفاض مستويات الانفاق الاستثماري وتدهور مستويات تراكم راس المال و البنية التحتية، وهذا ما حصل في الهند عندما طبقت الاصلاحات اعلاه حيث انخفض الانفاق الاستثماري بنسبة ٦% والانفاق على الرعاية والخدمات الاجتماعية بنسبة ٧% دون ان يرافق ذلك تحسين واضح في معدلات التضخم السائدة.

وتشير بيانات الجدول (5) الى عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق ودخوله في موجات تضخم على مدار السنوات القليلة الماضية ويرجع ذلك الى النمو الكبير في الكتلة النقدية المتدفقة الى الاسواق والافراد بفعل السياسات المالية التوسعية المؤثرة على الاساس النقدي عبر زيادة العرض النقدي الى جانب انخفاض في مستويات الناتج المحلي الاجمالي السلعي عدا القطاع النفطي الذي يلعب دوراً كبيراً في تغذية الموجات التضخمية عبر توليد العملة الصعبة المنتجة للزيادة في العرض النقدي الى جانب الاخلال في العرض السلعي، واقوى موجة تضخمية كانت في 2007 بسبب ارتفاع معدلات التضخم نتيجة رفع الدعم الحكومي والاحداث الامنية من جهة وتوقف المشروعات الاستثمارية الحكومية للبنية التحتية وتلكؤها بسبب ظواهر الفساد المالي والبيروقراطية المركزية في ادارة المشروعات عامل رئيسي في تشويه دوال العرض والانتاج في الاقتصاد العراقي من جهة ثانية
واثر ذلك على مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية اذ توجد الكثير من المؤسسات الحكومية المعيقة لعمل الاقتصاد الوطني.

جدول (5) مؤشر الاستقرار الاقتصادي في العراق2004-2010

السنة	عرض النقد(1)	GDP بالأسعار الثابتة (2)	التغيرالسنوي لعرض النقود (3)	التغير السنوي لـGDP (4)	ΔMS/ΔGDP (5)= (3)/(4)
2004	10148626	42000000	-------	------	------
2005	11399125	43000000	75.7	2.3	32.9
2006	15460060	48000000	12.3	11.6	1.06
2007	21721167	48511000	35.6	1.06	33,58
2008	28189934	51717000	40.4	6.6	6.12
2009	37300030	56527000	29.7	9.3	3.19
2010	51743489	60633000	32.3	7.2	4.48

- المصدر:العمود (1) – (2) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء ، نقلا عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004 - 2010
- العمود (3)(4)(5) من عمل الباحث بالاستناد الى العمود (1) (2)

أن أدبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة الا قليلا اذ اكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع الى ممارسة الانشطة غير المشروعة فبدلا من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة لعدم الكفاءة، يمكن اعتبار الاخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والافراد والشركات بمصالحهم الذاتية وان الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوانين او مصدر لعدم فاعليتها، وان قوة المؤسسات القانونية الحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران ايجابيا على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى، وان الكثير من الاقتصاديات التنافسية لاتعاني من الفساد ، لان ذلك يتوافق عادةٍ مع فرص محدودة للتدخل الحكومي، وهذا ما يعطي للاقتصاد القادر على المنافسة حرية اكبر للنشاط وتحقيق الارباح، وان الحكومات الفاسدة في الاقتصاديات غير التنافسية ذات الطبيعة الريعية تدفع بالشركات الى القطاع غير الرسمي وان من الاقل احتمالاً نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد، فالمدفوعات غير القانونية يمكن ان تزيد الى حد كبير من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها. [٢٢]

وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ بدا الفساد البنيوي بالاتساع معتمداً على مصادر تغذية اضافية ولان قسما من هذا الفساد كان موروثا من النظام السياسي السابق فان عوامل جديدة دفعته الى التزايد بوتائر اسرع وعلى نطاق اوسع مما تسرع وعمق الميول السلبية الموجودة اصلا في الكيان الاقتصادي والسياسي، وقد عززت سلطت الاحتلال المؤقتة بنيبة الفساد من خلال ادارتها السيئة لعقود اعادة الاعمار والاصول المالية والايرادات النفطية، واصبح الفساد يشكل خطرا داهماً حقيقياً على بنية النظام الجديد بجميع تنوعاته وتفاصيله وعند هذا المستوى لم يعد الفساد مقيدا للعمليات الاقتصادية للبلدان الانتقالية كالاستثمار والنمو والتنمية والاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، بل اصبح ينخر في صلب السلطة التنفيذية ويقوض مصداقيتها ويعمل على اخفاق دورها والتشكيك في دوفعها وفي مختلف المجالات. [٢٣]

ويشير الجدول (6) الى الاتجاه الطردي السنوي للفساد الاداري والمالي في العراق بالقياس في عدد الدول والترتيب بين هذه الدول عند كل استطلاع تجريه منظمة الشفافية العالمية كما تشير اليه علامة الفساد، مما يعد العراق على قمة الدول الفاسدة ادارياً ومالياً والطاردة للمنافسة والمبادرة كمرتكزات اساسية للقطاع الخاص مما ينعكس سلباً على مؤشرات كلفة الانتاج ومعدل النمو والارباح وتشويه هيكل السوق والسبب يعود الى طبيعة النظام السياسي المشوه وأسلوب ادارة الدولة والهيمنة السياسية على المجالات الاقتصادية الحيوية.

جدول (6) ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي 2003-2008

السنة	الترتيب	مجموع الدول	علامة الفساد****
2003	113	130	2.2
2004	129	146	2.1
2005	170	194	2.2
2006	160	163	1.9
2007	178	180	1.5
2008	178	180	1.3

المصدر: Transparency international, corruption perception Index : www.icgg .org

وان اهم درس خرجت به تجارب التحول الاقتصادي في مختلف دول العالم النامي هو تحديد العلاقة بين الدولة والسوق (بين الحكومة والقطاع الخاص) وهذا الدرس يوضح بجلاء ان عملية التطور الاقتصادي ستحقق النجاح عندما يكون دور الحكومة مكملا لدور السوق وليس متضارباً معه ، وهذا يتحقق عندما تتبنى الحكومة سياسات ودية نحو السوق (Market-Friendly Approach) فتدع السوق يعمل بحرية حينما ينجح وتتدخل حينما يفشل، وقد دلت التجارب ذاتها ان السوق تحقق نجاحاً في الانشطة الانتاجية وتفشل في بناء البنية التحتية المادية والبشرية وحماية البيئة وتوفير الصحة العامة، وفي كل مجال لا تتحقق به الارباح بصورة مباشرة. (٢٤)

بمعنى توزيع الادوار وتنويع المهام حيث مهمة النمو الاقتصادي تكون في حيازة القطاع الخاص ومهمة التنمية الاقتصادية من واجبات الدولة ، تخطى دور الحكومة في حماية الامن والحدود وتطبيق الى حماية الاعمال والمنتجون والمستهلكون من سوء الادارة الاقتصادية وتنظيم الدورة الاقتصادية بما ينسجم وتصورات اللاعبين في الساحة الاقتصادية.

وكل ماتقدم يؤشر حقيقة ان النظام الاقتصادي الذي يعمل على نحو متسق ومتلائم مع المصلحة العامة هو قدرته على تجاوز ومعالجة وتصحيح مسار السياسات الاقتصادية التي يفشل فيها السوق، وفي المجتمع الديمقراطي فان الحكومات نادرا ما تكون قادرة ان تصدر توجيهات لشركات الاعمال لعمل ماتريد الحكومة منها ان تفعله، وهذا ربما يكون ممكنا في زمن الحرب ولكن في زمن السلام فان مقايس ذات طبيعة اجبارية لادارة الفعاليات الاقتصادية تكون غير مقبولة، ولذلك فان الحكومات عليها ان تلجا الى الحوافز بمعنى اللجوء الى مقايسس محفزة للفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها شركات الاعمال والمستهلكين.

ويرى المتشددين باتجاه اقتصاد السوق ان الاسواق تتوازن من تلقاء نفسها اذا توقفت الحكومة عن التدخل في الاقتصاد وهو كلام ابعد مايكون من الحقيقة، لان الحكومة لابد ان تتعهد وتضمن وجود قوانين متسقة وعادلة لكي ينشا اقتصاد سوق قوي، وخلاف ذلك في ظل غياب القواعد والقوانين الملزمة والهياكل المساعدة والتي تحكم اطراف العملية في الاقتصاد (القطاع العام والخاص) تتحول الاعمال الى مايسمى بـ (رأسمالية الكازينو) حيث تصبح الاستثمارات وادارة الاعمال مجرد مراهنات وليس اعمال حقيقية تنشد حقيقة اقتصادية هو الشراكة في ادارة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي.(٢٥)

الاستنتاجات:

١- ان السياسة المالية لم تتغير رغم التحولات القانونية والادارية بين عهدين متناقضين هجينين من راسمالية الدولة الى اقتصاد السوق المقيد بتعليمات الدولة.

٢- توسع الاثر النقدي للموازنة العامة بسبب ضغط تمويل الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الاساس النقدي والذي انعكس في زيادة العرض النقدي من 5 تريليون سنة 2004 الى 51 تريليون سنة 2010 مما انعكس ذلك في تدهور الاستقرار الاقتصادي ودخول الاقتصاد في دوامة تضخمية مستدامة .

٣- رؤية المنظمات الاقتصادية الدولية للاقتصاد العراقي كانت قاصرة عن تلبية مستلزمات النهوض المطلوبة حيث مجالات دعم القطاع الانتاجي والتي هي من واجبات البنك الدولي للانشاء والتعمير كانت محدودة جدا.

٤- ان منهجية السياسة المالية لم تتغير بخصوص مشاركتها كقوة اقتصادية كبيرة اذ اقتصرت على تنميط ظاهرة تعظيم الاستهلاك على حساب تدنية كفاءة الانتاج وهذا خروج صريح عن الامثليات الاقتصادية المتوازنة وترسيخ لظاهرة الركوب المجاني من نموذج الاستبداد الشرقي الى نموذج ديمقراطية السوق المزعوم .

٥- لم تعمل السياسة المالية على تنويع المصادر البديلة للريع النفطي وهذا مؤشر فشل في البحث عن مثبتات ديناميكية للموازنة العامة مما افقد الموازنة العامة تقنيات الاستقرار الذاتي من جهة ومسايرتها للدورة الاقتصادية الخارجية من جهة ثانية.

٦- فشل واضح في مشاركة القطاع الخاص في رفع مؤشرات الناتج بسبب تحول الدولة الى مؤسسة حكومية لرعاية الوظائف العاطلة غير المنتجة من جهة وتقديم السلع العامة وظهور المنافسة غير التامة تجاه المشروع والانكشاف الاقتصادي الجامح من جهة ثانية.

٧- فشل البرامج الانفاقية للسياسة المالية يعود الى ضعف اداء المؤسسات الاقتصادية من جهة والفساد الاداري والمالي من جهة ثانية.

التوصيات:

١- الموازنة في تنويع مصادر الدخل القومي لفك مسايرة وارتهان الدورة المالية والاقتصادية الداخلية الى الدورة الاقتصادية الخارجية من جهة وامتلاك تقنيات الاستقرار الذاتي للموازنة العامة من جهة ثانية.

٢- تطوير البنية التحتية للاقتصاد القومي كمدخل لمشاركة القطاع الخاص في التنمية والنمو الاقتصادي من جهة ومعالجة اسباب التضخم الهيكلي المزمن من جهة ثانية كمدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٣- تحفيز وتعظيم الانفاق الاستثماري وكفاءة الانتاج ورفع مستويات الضريبة العامة كأسلوب ومنهجية في ادارة الموازنة العامة.

٤- تقليل مستويات الانفاق الاستهلاكي الى جانب رفع مستويات الانفاق الاستثماري كأسلوب تدريجي ناجح في معالجة تضخم دفع الطلب في ظل اقتصاد عاجز عن مواجهة هذا الطلب.

٥- المشاركة المالية بين الدولة والافراد عبر تمويل مستلزمات الانفاق الحكومي من خلال مزاد اذونات الخزانة الحكومية واكتتاب الافراد للاذونات كوسيلة لتخفيف الضغط على الاساس النقدي من جهة وتخفيض معدلات التضخم من جهة ثانية.

الهوامش:

*التقشف الضريبي: هو سلوك او توجه الادارة الحكومية للسياسة المالية بتقليل الاعتماد على الموارد الضريبية غير النفطية لقلة حصيلتها وضعف تشريعاتها وهذا ما هو شائع في اقتصاديات العالم الثالث ذات الطبيعة الريعية.

(١) عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ٢٠٠٦ ص ٢٥٨-٢٥٩

(٢) عاطف لافي مرزوق، إشكالية التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات،الطبعة الاولى، بغداد ٢٠٠٧ ص٧٧-٧٨

** المثبت الديناميكي : هو اعتماد سلة من الموارد المالية الداخلية للموازنة العامة في الاقتصاديات الريعية تتميز بالمرونة نسبياً بهدف تحقيق الاستقرار المالي الى جانب المورد النفطي الخارجي المتقلب بفعل عوامل خارجية في اسواق الطاقة.

(٣) د.مظهر محمد صالح، العجز الوقائي في الموازنة الاتحادية للعراق بين سعة الحكومة في الانفاق وامثلية المثبتات الديناميكية، موقع البنك المركزي، بغداد ٢٠١١، ص١-٢

*** نظرية حوض الاستحمام : هي نظرية تعود الى الاقتصادي البريطاني كينيث بولدينغ وتتلخص فكرتها في ان الاقتصاديات الريعية ذات المصادر المالية الخارجية والتي هي على درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي، تشهد نمواً اقتصادياً كلما زادت حجم التدفقات المالية الى داخل الاقتصاد وتشهد انكماشاً اقتصادياً كلما قلت حجم التدفقات المالية اليها وهذا ما يعمق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في تلك الاقتصاديات وعدم سيرها بانسيابية معقولة .

(٤) د.مظهر محمد صالح ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، بيت الحكمة ، سلسلة اصدار شهرية، بغداد ٢٠١٠ص ٧٠ – ٧٢.

(٥) د. مظهر محمد صالح، ثروة العراق بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحوافز الاقتصاديه الاقليمية، البنك المركزي العراقي ، بغداد ٢٠١٢ ص١-٢

(٦) د.مظهر محمد صالح، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، مصدر سابق، ص ٧-١١

(٧) د. مظهر محمد صالح، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مصدر سابق ص١٨

(٨) د. عبد الكريم كامل ابو هات ، توجيه الانفاق الحكومي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي ، http:// www.google.com . ص ١-٢

(٩) احمد ابريهي العلي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية بغداد ٢٠١٢ ص٨٧-٩٢

(١٠) د. رائد فوزي احمد، الوضع الاقتصادي الراهن في العراق الى مصاف الدول الافقر والاكثر تخلفا في العالم، المعهد العربي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بحث منشور في الشبكة المعلوماتية ص٦.

(١١) د.عبد الحسين العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد ٢٠٠٨ ص٨٢-٨٦

(١٢) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الامريكي (الازمة المالية ٢٠٠٨)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ٢٠١١ ص١٨٩ – ١٩٣.

(١٣) د.عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ٢٠١١ ص ٢٨٢-٢٨٤

(١٤) عمرو هشام احمد، تقييم اداء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٠ ص٣٨-٣٩

(١٥) د.فلاح خلف عمر الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠١٠، مصدر سابق ص٦٦.

(١٦) د. ميسر قاسم غزال، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ١٤ العدد ٤٩، بغداد ٢٠٠٨ ص١٢٥- ١٣٢

(١٧) د.عبد علي كاظم المعموري، مالك دمام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ٢٠١١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩

(١٨) د. مظهر محمد صالح، اشكالية الاقتصاد الاقتصادي في العراق (استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي) البنك المركزي العراقي ٢٠١٢ ص ٣

(١٩) د.مظهر محمد صالح، ثروة العراق بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحوافز الاقتصاديه الاقليمية، مصدر السابق ص ٢-٦

(٢٠) د.فلاح خلف عمر الربيعي ، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص٦١-٦٢

(٢١) علاء الدين جعفر، سياسات صندوق النقد الدولي للتصحيح الاقتصادي في الميزان، مجلة الموارد، معهد التقدم للسياسات الانمائية، العدد ٢١، بغداد ٢٠٠٩ ص٦٢-٦٣

(٢٢) أ.د. يحيى غني النجار ، الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد ٥٤، بغداد ٢٠١٠ ص١٩٦-١٩٧.

(٢٣) د.عماد عبد اللطيف سالم، الفساد في الواقع –البنية والظاهرة (محاولة للخروج من الحلقة المفرغة للاستدامة)، بحث منشور في الشبكة المعلوماتية الدولية، موقع الحوار المتمدن، بغداد ٢٠٠٩ ص٢

**** علامة الفساد تعطي (10) للبلد النزيه جدا و(صفر) للبلد الفاسد جدا

(٢٤) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل) مصدر سابق ص ٤٧٤

(٢٥) وو دي لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، الذاكرة للنشر والتوزيع- الطبعة الاولى ٢٠١٢ ص٥٢

المصادر:

١- عاطف لافي مرزوق، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى، بغداد ٢٠٠٧.

٢- د.مظهر محمد صالح، العجز الوقائي في الموازنة الاتحادية للعراق بين سعة الحكومة في الانفاق وامثلية المثبتات الديناميكية، موقع البنك المركزي، بغداد ٢٠١١.

٣- د.مظهر محمد صالح ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، بيت الحكمة ، سلسلة اصدار شهرية، بغداد ٢٠١٠.

٤- د. مظهر محمد صالح، ثروة العراق بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحوافز الاقتصاديه الاقليمية، البنك المركزي العراقي ، بغداد ٢٠١٢.

٥- احمد ابريهي العلي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية بغداد ٢٠١٢.

٦- د. رائد فوزي احمد، الوضع الاقتصادي الراهن في العراق الى مصاف الدول الافقر والاكثر تخلفا في العالم، المعهد العربي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بحث منشور في الشبكة المعلوماتية

٧- د.عبد الحسين العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق،تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد ٢٠٠٨

٨- جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الامريكي (الازمة المالية ٢٠٠٨)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ٢٠١١

٩- د.عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ٢٠١١

١٠-د.فلاح خلف عمر الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠١٠

١١-د.عمرو هشام احمد، تقييم اداء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٠

١٢- د. ميسر قاسم غزال، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ١٤ العدد ٤٩، بغداد ٢٠٠٨

١٣- د.عبد علي كاظم المعموري، مالك دمام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ٢٠١١

١٤- د. مظهر محمد صالح، اشكالية الاقتصاد الاقتصادي في العراق (استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي) البنك المركزي العراقي ٢٠١٢

١٥- د.علاء الدين جعفر، سياسات صندوق النقد الدولي للتصحيح الاقتصادي في الميزان، مجلة الموارد، معهد التقدم للسياسات الانمائية، العدد ٢١

١٦- ا.د.يحيى غني النجار ، الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد ٥٤، بغداد ٢٠١٠

١٧-د.عماد عبد اللطيف سالم، الفساد في الواقع –البنية والظاهرة (محاولة للخروج من الحلقة المفرغة للاستدامة)، بحث منشور في الشبكة المعلوماتية الدولية، موقع الحوار المتمدن، بغداد ٢٠٠٩

١٨-د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي _ الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، الطبعة الثالثة ، بغداد ٢٠٠٩

وو دي لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، الذاكرة للنشر والتوزيع- الطبعة الاولى ٢٠١٢ .

١٩- عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ٢٠٠٦.

٢٠-د. عبد الكريم كامل ابو هات ، توجيه الانفاق الحكومي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي ،

http //: www.google.com

٢١-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004 – 2010

Transparency international, corruption : www.icgg .org
23- perception Index

Analaysis of the lmpacyt fiscal policy in Iraq on stabilization and (2003-2010) economic growth for the period

Abstract

The vision and philosophy of the economic system in Iraq after 2003 were not clear-cut because of overlapping internal factors was the novelty of the political system and the lack of political and economic decision makers to understanding and conviction full need shaping a new administration for the Iraqi economy is able to succeed economic development programs, and external factors was determinedly organizations international application of shock reforming style and contrary to the social reality and the security which reflected negatively on the work and consistency Lisseeash financial balance between stability and growth and raise the level of consumer spending and the importance of research lies in the ability of fiscal policy to achieve this balance in Traffic overlap both factors internal and external. as researcher believes that fiscal policy entered in basic contradictions including reconciling role stability and development on the one hand and the search for stabilizers dynamic wide spectrum of the public budget and avoid external shocks by raising levels of GDP non-oil and therefore taxation and collection of savings at the expense of maximizing consumption on other hand in the absence of the clear economic approach and the effecting independence of monetary authority which impact negatively on the financial and monetary stability, and economic and economic development plans .so The policy directions of the current financial sacrifice stability and growth and fueling inflationary trends favoring consumption over production and investment, in addition to the negligence of the new resources that provide general budget through a mechanism created from Central oil sources during the positive shock of Foreign supply positive for use the above was not devoid the models of equitable distribvion of what was done the fiscal policy in Iraq, which represents Based economic life and axes orientations of the beauties when embraced nearly half of the Iraqi labor force unemployed and in record time.

Keywords: The Economic Stablization , The supply shock , The pathtub theorem , The dynamic stabilizer, The free riding , The Economic Welfare , cycle The public budget , The taxation austerity.